

قانون بإنشاء صندوق لمساعدة العاملين المدنيين بالجامعات

كما تكون موارد الصندوق أيضا من الهبات والتبرعات والمنح والهدايا التي تُرد للجامعات لهذا الغرض، وما يخصصه المجلس الأعلى للجامعات من الرسوم الدراسية ورسوم تسجيل الدراسات العليا والدكتوراه، وكذا شهادات التخرج، لهذا الغرض، وذلك بعد موافقة وزير التعليم العالي، ووزير المالية، فضلا على عائد استثمارات أموال الصندوق وناتج نشاطه.

ويموجب التعديل يكون للصندوق موازنة خاصة، ويرحل الفائض بموازنة الصندوق من سنة إلى أخرى، ويُعفى نشاط الصندوق وجميع الخدمات التي يقدمها من جميع أنواع الضرائب والرسوم.

ويلزم التعديل وزير التعليم العالي بإصدار قرار ينظم الصندوق وقواعد الإنفاق منه بعد موافقة المجلس الأعلى للجامعات.

✍ كتب.. محمد بصل،

أصدر الرئيس عدلي منصور، قرارا بقانون، بتعديل المادة ١٩٥ مكررا من قانون تنظيم الجامعات ليصبح صندوق تحسين الأوضاع القائم بالمجلس الأعلى للجامعات مخصصا لتحسين أحوال العاملين المدنيين من غير أعضاء هيئة التدريس، بدلا من تحسين أوضاع أساتذة الجامعات السابقين الذين يبلغون سن السبعين وأسرههم.

وينص التعديل الجديد على أن ينشأ الصندوق، وتكون له الشخصية الاعتبارية، وتكون موارده مما يتم تخصيصه من الموارد الذاتية من الجامعات الحكومية لتحقيق أغراض الصندوق وفقا لما يقرره المجلس الأعلى للجامعات، إضافة لما قد تخصصه الدولة من الموازنة العامة لهذا الغرض.



عدلي منصور

منصور: حماس ارتكبت العديد من الأخطاء ودعمت جماعة إرهابية

■ على إثيوبيا الانخراط في حوار يتسم بالصراحة والشفافية من أجل احتواء أزمة سد النهضة ■ أمن الخليج مسئولية قومية لمصر باعتبارنا شركاء في الهوية



عادل منصور

«أشأ»

أكد الرئيس عدلي منصور على عمق العلاقات بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجي والفتح بها شعبا، قائلا إن دعم العلاقات الثنائية يمد استثمرا استراتيجيا لثلاثين يسهم في الحفاظ على أمنهما القومي، ويخلق مصالحهما، كما يدعم الموقف المصري في مواجهة التهديدات التي تحيط بنا، ويدعم العمل العربي المشترك.

وأضاف منصور في حوار مع رؤساء تحرير الصحف الكويتية، نشرته جريدة (الراي) أمس أن أمن دول الخليج يشير بالنسبة لمصر «مسئولية قومية» باعتبارنا

شركاء في الهوية، وأن الحفاظ على أمن الخليج في مواجهة أي تهديدات سيخلق أحد أهم محاور الأمن القومي.

وقال: «إن على كل من ترحب دول الخليج باستضافة العمور الريادي المصري في المنطقة، الأمر الذي يعود بالفائدة على دولنا العربية ككل، مشيرا إلى أنه هذا ما نؤكد من خلال الدعم السياسي والاقتصادي الخليجي لإرادة الشعب المصري التي تمثلت في ثورة ٢٥ يونيو.

وأوضح منصور أن القمة العربية والتي ستعقد في الكويت يومي ٢٥ و٢٦ مارس الحالي ستناقش عددا من القضايا المهمة، منها الوضع الفلسطيني والأزمة السورية

التي أحدثت وحشا إنسانيا لا يمكن وصفه إلا بالكارثة، قائلا إن الأزمة السورية لا يوجد مخرج لها إلا عبر حل سياسي يدعم الشجع الدولي والقوى الإقليمية.

ومن موعده الاستضافات الرئيسية والبرلمانية، قال منصور: نحن ماضون قدما في تنفيذ خطة خارطة الطريق، حيث تم إنجاز الاستحقاق الأول بموافقة الشعب المصري على الدستور ومن المقرر أن تعلن اللجنة العليا للاستشارات خلال أيام حالة من التواعد المرحوم الشيخ باب الترشيع وموعده عقد الاستحقاق الثاني القابل في الاستشارات الرئيسية وعلى أن يلي ذلك تعديده موعده الاستشارات البرلمانية.

ويشأن حركة حماس الفلسطينية قال منصور إن «الحركة ارتكبت العديد من الأخطاء، منها زجت بنفسها في المشهد السياسي المصري دعما لجماعة سياسية تضرر إليها طائفت الشعب باعتبارها جماعة إرهابية». مؤكدا أن ثلثة أجزاء العلاقة بين حماس ومصر تطلب أولا وقتا لاحتكاك في الشئون الداخلية المصرية، ولتكوينها على احترام خيارات الشعب المصري.

ومن قضية سد النهضة، قال منصور إن مهنة القضية تطل تحديا كبيرا أمام شعب وحكومة مصر، نظرا لأثرها على بشكل رئيسي بمياه النيل الذي يشير المتمرد الرئيسي كمياه للشعب المصري

بمسبة التطور الـ١٩٠٠، مضيفا أن مصر أكدت أنها لا تتألق - بل تدعم - أي مشروعات تنمية تقدم في دول خارج نهر النيل، واستنداعا التكاليف الثمينة وتقديم ما تملكه من خبرات لمصالح دعم تلك المشروعات.

وأوضح أن المشكلة تكمن في رغبة بعض الدول في إقامة مشروعات ومضد كبيرة دون التشاور أو الاتفاق مع غيرها من دول المسب بشأن الأسلوب الأنسب لبناء وتشغيل تلك المضدود، وهي مسألة خطيرة للغاية كونها تتعامل معصالح تلك الدول ومن بينها مصر، وهو نهر دولي تحكم العلاقات بين الدول المشتركة في هذا النهر وغيره

من الأنهار الدولية وقال: «شهد اليوم نجاحا إثيوبيا وأعضا التوسيات لنبذة الخبراء الدولية المشكلة من كل من مصر والسودان وإثيوبيا، بمشاركة خبراء دوليين، التي أوصت بضرورة إعداد دراسات بيئية ومالية واقتصادية واجتماعية لتقييم تأثير السد على كل من مصر والسودان».

وأضاف: «نأمل أن يتفهم الجانب الإثيوبي خطورة الموقف وأنه يتعامل مع مضدرات شعب كامل لا يتوافر لديه أي بديل سوى نهر النيل المتصول على المياه، مشيرا إلى ضرورة الانخراط في حوار يتسم بالصراحة والشفافية من أجل احتواء تلك الأزمة قبل تفاقمها».

منصور يعطى إشارة البدء

■ المستشار الدستوري: تحصين «العليا» لتنتهى الانتخابات فى ٦٠ يوما بدلا من ١٩٥

■ توصية «الدستورية» بالتحصين لا تمنعها من الفصل فى الطعون.. ولا علاقة لنا بترشح السيسى

ذلك تحصين قراراتها».
وردا على سؤال «الشروق» حول مدى صلاحية المحكمة للفصل فى الدعاوى التى قد تصلها طعنا على التحصين بعدما أبدت رأيها فيه، قال إن المحكمة أبدت رأيها بهيئة جمعية عمومية وليست محكمة، ويمكنها التصدى للموضوع ذاته إذا تم عرضه عليها مرة أخرى.
وأكد أن الرئاسة تبت التحصين بسبب موافقة مجلس الوزراء على رأى الجمعية العامة للمحكمة الدستورية وطبيعة المرحلة الانتقالية التى تتطلب الانتهاء من الاستحقاقات بأسرع وقت ممكن، خاصة أن اللجنة المختصة بإصدار نحو ١٥ قرارا طيلة العملية الانتخابية وإذا تم الطعن عليها جميعا فستستغرق الانتخابات ١٩٥ يوما بدلا من ٦٠ فقط.

وأشار عوض إلى أن قسم التشريع اقترح إضافة نص بأن «يقدم طلب الترشح للجنة الانتخابات الرئاسية مقابل مبلغ قدره ١٠ آلاف جنيه لإثبات جدية ترشحه، إلا أنها رأت العدول عنه حتى لا يكون فيها أمام الترشح، خاصة أن القانون استحدث مادة سداد ٢٠ ألف جنيه كتمكين».
ورفض عوض الإجابة عن سؤال حول ارتباط تأخر إصدار القانون بتأخر إعلان المشير عبدالفتاح السيسى ترشحه، قائلا: إن الرئيس قاض دستوري نزيه وأنا أتابع الموضوع ولا أذكرى نفسى، لكننا أدركنا هذه المرحلة بكل حيادية ونزاهة، ولم يكن فى أذهاننا أى اعتبارات أخرى.



عبدى منصور

الدولة والمحكمة الدستورية العليا فى هاتين الإضافتين لما تتضمناه من خروج عن الإجراءات المذكورة فى قانونيهما.
وأكد عوض أن مجلس الدولة وافق على فكرة الطعن أمام الإدارية العليا، بينما رفضت الجمعية العمومية النص الخاص بها، وأكدت أن المادة ٢٢٨ من الدستور تنص على أن تشرف لجنة الانتخابات الرئاسية القائمة فى تاريخ العمل بالدستور أشرفا كامل على العملية الانتخابية الأولى وهو ما يعنى احتفاظها باختصاصاتها السابقة بما فى

مجلس الدولة بهذه الصيغة، وانتهى قسم التشريع إلى إعازة الطعن فى قرارات اللجنة واقترح بدلا يتيح الطعن على القرارات خلال يومين أمام دائرة الموضوع المختصة بالمحكمة الإدارية العليا والفصل فيها خلال ٧ أيام دون العرض على هيئة المفوضين».
وأضاف عوض أنه حتى لا تكون هناك شبهة عدم الدستورية فى قانون الانتخابات الرئاسية رأت الرئاسة إضافة فترة جديدة تتبع الفصل فى الطعن على دستورية مواد القانون فى المحكمة الدستورية العليا خلال ٧ أيام أيضا، وتم أخذ رأى مجلس

■ كتب - محمد يصل،

أصدر الرئيس عدلى منصور قرارا بقانون بتنظيم الانتخابات الرئاسية، وأعلن المستشار على عوض صالح، المستشار الدستوري لرئيس الجمهورية، أن المرحلة الأولى من الاستحقاق الثانى من خارطة الطريق قد اكتملت، وسوف يتم فتح باب الترشح والسير فى هذه الإجراءات حتى تمامها بإعلان المرشح الفائز حتى إجراء الانتخابات البرلمانية.

وأضاف عوض فى مؤتمر صحفى برئاسة الجمهورية أن دراسة القانون استغرقت وقتا طويلا رغم أنه ليس أول قانون ينظم الانتخابات الرئاسية، مشيرا إلى أنه خضع لتجربة دستورية كانت جديدة، حيث تم عرضه على القوى السياسية ثم على قسم التشريع وفى النهاية بالحصول على موافقة الحكومة باعتبارها الجهة المنوطة دستوريا بإعداد مشروعات القوانين وفقا للمادة ١٦٧.

وقدم عوض تحية إلى قسم التشريع لإعطائه اهتماما خاصا بالقانون ولما بذله من جهد فى مراجعته، وأشار إلى أن القانون مقسم إلى ٧ أبواب، هى «شروط الترشح، لجنة الانتخابات، إجراءات الترشح، ضوابط الترشح، الاقتراع، العقوبات، أحكام ختامية».

وتطرق عوض لموضوع تحصين قرارات اللجنة العليا من الطعن، مشيرا إلى أن الرئاسة اتاحت الطعن عليها فى المسودة الأولى من المشروع، وتلقت حولها آراء متباينة أغلبها أيد عدم الطعن، فأرسلت المسودة الثانية إلى

يخططون الرئيسية للعمل الحكومي في المرحلة المقبلة، ودعوة الرئيس لحلب لأن يكون الكفاءة هي المعيار الأول والأخير لعمل الحكومة.

ملاقات دولية قائمة على التديعة
الكرامة والاحترام، وأكد ضرورة ترسيخ
قوة سيادة القانون، ودعم البنية
الأساسية من مياه وكهرباء وصرف صحي
تطبيق قواعد المرور واستعادة الضباط

[illegible][illegible][illegible][illegible]

هذه أيام من أداء الحكومة اليمنية دستورية، نشرت رئاسة الجمهورية خطاب التكليف الذي وجهه الرئيس عبد الله منصور إلى رئيس الحكومة إبراهيم محلب فور تكليفه بتشكيلها في ٢٥ فبراير الماضي، والذي تضمن